ماكرون يدعو بوتين إلى «تسهيل التهدئة والحوار» في مينسك

ترامب: أتابع الوضع في بيلاروسيا «من كثب»

واشنطن – «وكالات» : قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإثنين، إنه يتابع من كثب الوضع في بيلاروسيا، مع تزايد الضغط الشعبي على الرئيس ألكسندر لوكاشينكو ليتنحى عن السلطة عقب انتخابات 9 أغسطس الجاري الرئاسية المطعون فيها.

وكانت واشنطن دعت إلى احترام حريات المتظاهرين في الجمهورية السوفياتية السابقة، وحثت سلطاتها على الحوار مع المجتمع المدني.

من جهته دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نظيره الروسي فلاديمير بوتين الثلاثاء إلى «تسهيل التهدئة والحوار» لحل الازمة في بيلاروسيا، وذلك خلال اتصال هاتفي وفق ما افاد الإليزيه.

وخلال هذه المشاورات التي تسبق قمة طارئة للاتحاد الأوروبي، أكد ماكرون الدور «البناء» الذي يريد الاتحاد الأوروبي ممارسته «بهدف الوقف الفوري لأعمال العنف بحق السكان والتمكن من ايجاد حل سياسي في أسرع وقت في إطار احترام التطلعات التي تم التعبير عنها في شكل سلمي وكبير منذ أيام عدة».

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

من جانبها حذر وزير الخارجية التشيكي توماس بيتريتشك الإثنين، من التدخل الروسي في بيلاروس واصفاً المخاوف بهذا الشأن بأنها «مبررة».

وقال بيتريتشك في تصريحات لقناة «سي تي» التلفزيونية إنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يرسل إشارة واضحة إلى موسكو، مفادها أن أي تدخل عسكري في الدولة السوفيتية السابقة سيكون غير مقبول.

وأضاف «نرفض تكرار ما يحدث في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم»، وقد دعت حكومة براغ مجلس الأمن القومي إلى عقد قمة طارئة حول الوضع في بيلاروسيا.

وأوضح بيتريتشك أن صور مينسك تذكره بالثورة المخملية والانتقال السلمي للسلطة في تشيكوسلوفاكيا السابقة عام 1989، وفي ذلك الوقت، كان الناس يطالبون بالتغيير وحياة أفضل ومستوى أعلى للمعيشة والحرية والديمقراطية، وقال «أعتقد أن الناس في بيلاروسيا لهم الحق في ذلك أيضا».

البرلمان المصري يوافق على اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع اليونان

القاهرة – «وكالات» : وافق مجلس النواب المصري أمس الثلاثاء، في جلسته العامة بشكل نهائي على الاتفاق المبرم بين مصر واليونان بشأن ترسيم الحدود البحرية.

وقالت صحيفة «الأهرام» الحكومية على موقعها الإلكتروني «وافق مجلس النواب، برئاسة الدكتور علي عبد العال، خلال الجلسة العامة على قرار رئيس الجمهورية بشأن الاتفاق بين جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية اليونانية حول تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين».

وأوضحت أن «الاتفاق يُنشئ تعييناً جزئياً للحدود البحرية بين الطرفين، وسيتم استكمال تعيين هذه الحدود، حينما كان ذلك مناسباً من خلال المشاورات بين الطرفين».

ووقع البلدان في 6 أغسطس الجاري اتفاقاً لترسيم حدودهما البحرية، في وقت تشهد فيه القاهرة توترات شديدة مع تركيا حول استكشاف الموارد الطبيعية في شرق المتوسط.

ونهاية 2019 أبرمت تركيا وحكومة ميليشيا الوفاق الليبية المعترف بها من الأمم المتحدة ومقرها في طرابلس، اتفاقاً يجيز لأنقرة الوصول إلى منطقة واسعة في شرق المتوسط حيث تم في السنوات الماضية اكتشاف حقول كبيرة من النفط والغاز.

واحتجت كل من مصر واليونان وقبرص بشدة على هذا الاتفاق، التي اعتبرته غير شرعي وبرمي إلى فرض هيمنة تركية في المنطقة.

البرلمان المصري

تتمات

«الأمة» : التطبيع

وأوضح أن البيان أكد أن الشعب الكويتي بجميع أطيافه لن يقبل أي تراجع عن التزام حكومة بلاده بقضية العرب والمسلمين الأولى، وسيبقى يشد على يد القيادة السياسية في موقفها الشجاع والثابت والمستمر تجاه القضية على مر السنين.

من جهة أخرى انتظمت أمس الثلاثاء وقفة احتجاجية أمام سفارة الإمارات العربية المتحدة بتونس تنديداً بالتطبيع الإماراتي مع إسرائيل، و»باتفاقية العار».

تأتي هذه الوقفة بمبادرة من الشبكة التونسية للتصدي لمنظومة التطبيع، والتي تضم عدداً من المنظمات والجمعيات والقوى الوطنية المناهضة للتطبيع. ورُفعت في الوقفة عدة شعارات مساندة للشعب الفلسطيني، ومناهضة للتطبيع، كما تم إحراق العلم الإسرائيلي.

وقال عضو الشبكة، فتحي عبازة إن «وقفة اليوم التي تتزامن مع عدة وقفات في العالم جاءت للتنديد باتفاقية الخيانة، وبالجريمة النكراء التي تقترف بحق الشعب الفلسطيني وهي جريمة ضد الإنسانية»، مبيناً أن «اتفاق العار يأتي في إطار صفقة القرن التي تهدف إلى إنهاء المقاومة، وإنهاء الصراع العربي الصهيوني لصالح الكيان المحتل».

وأشار عبازة إلى أن هدف «صفقة القرن والهرولة بالتطبيع هو إغلاق ملف عقود من المقاومة، ولكن القضية الفلسطينية هي قضية إنسانية مركزية وتحركات الشعب الفلسطيني الذي ناضل وقاوم المحتل ستتواصل، فالمسيرات امتدت عشرات السنوات والمقاومة مستمرة، مؤكداً أن التطبيع مع إسرائيل خطر على الأمن القومي العربي».

وأكد المتحدث أنهم يطالبون «بتجريم التطبيع، وينتظرون موقفاً من الرئيس قيس سعيد الذي رفع شعار «التطبيع خيانة عظمى»، مبيناً أن على سعيد أن يكون وفياً لوعوده، وأن يسارع بسن مبادرة تشريعية مناهضة للتطبيع، وأن يكون موقف السياسة الخارجية التونسية واضحا».

ويرى عضو الحملة التونسية لمناهضة التطبيع، غسان بسباس ، أن هذه الوقفة «تأتي في إطار التصدي لمحاولات التطبيع، ولفضح الخيانات التي تقوم بها بعض البلدان والأنظمة المطبعة»، مشيراً إلى إن «هذه الخيانة المفضوحة لبعض الأنظمة العربية انطلقت في الحقيقة منذ سنوات، ومنذ حرب يوليو 2006 حيث سعت بعض المافيات العربية المطبعة إلى العمل وبشكل مفضوح ضد كرامة الشعب الفلسطيني، وضد حقه في تقرير المصير وهي أنظمة ضد التجارب التحريرية».

وذكر البسباس أن الإمارات قاومت كل نفس تحرري وتجارب الربيع العربي، في محاولة لإجهاضها، في تونس وليبيا والجزائر واليمن وسورية، لأنها ضد نهضة الشعوب العربية، وتقرير مصيرها. مؤكداً أن هذه الوقفة تتزامن مع دعوات عربية لوقفات مماثلة في عدة بلدان، تنديداً بالتواطؤ ضمن مشروع صفقة القرن .

وأكد عضو نقابة الصحافيين زياد دبار، أن هناك رسائل على عدة مستويات من خلال محاولات التنديد بما يحصل، مضيفاً أن الصحافيين في فلسطين عرضة للانتهاكات والتجويع، وأن الانتهاكات التي طاولت تقريباً شعباً كاملاً لن تستمر طويلاً، وبالتالي فإن القضية الفلسطينية ليس لها لون، وهي ليست قضية طائفية أو عرقية بل هي قضية إنسانية وقضية حقوق شعب وكرامته.

وبين أن ما حصل اعتداء على الشعب الفلسطيني، وضد حركات التحرر الوطني، وفي الوقت الذي تتعالى فيه التحركات للنهوض بحقوق الشعوب؛ تقرر دول عربية التطبيع مع الكيان الصهيوني، وفي ذلك نكران لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

الصالح ينتظر

نواب بكتاب طرح الثقة في وزير الداخلية أنس الصالح وهم كل من : شعيب المويزري وثامر السويط ومحمد المطير وعبدالكريم الكندري وعبدالله فهاد وخالد العتيبي ومحمد هايف وعادل الدمخي وحمدان العازمي ونايف المرداس . وأشار الغانم إلى أن التصويت على طرح الثقة يوم الأربعاء المقبل 26 الجاري ، فيما بدا واضحا من توجهات النواب وتصريحاتهم ، ان المجلس سيجدد الثقة بالوزير الصالح .

وكان النائب شعيب المويزري قد أكد خلال مرافعته ، أن وزير الداخلية أنس الصالح ، لم يقم بواجبه تجاه العديد من القضايا الخطيرة التي تمس أمن المجتمع وسمعة الكويت ، مثل قضية الصندوق الماليزي وملف غسيل الأموال لمشاهير «السوشيال ميديا» ، حيث لم يأمر بإحالة الملفين إلى النيابة، والتي قامت بالإحالة هي وحدة التحريات في وزارة المالية.

وأوضح المويزري أن الضغط الشعبي بشأن قضية تجار الإقامات هو من دفع الحكومة إلى الاهتمام بهذا الملف، مؤكدا أن الأمانة الوظيفية والإخلاص والولاء تتطلب من الوزير عدم التفرقة بين المواطنين وفقا لأي أساس، بينما الوزير يقوم بتصنيف القضايا وفقا لحجم ومكانة المدانين فيها.

واعتبر أن «الوزير الصالح يتصنع البطولات، ونسب لنفسه فضل تحويل 6 مناقصات للنيابة، بينما تحويلها تم عن طريق توصيات من لجان التحقيق بالإحالة الى النيابة ، مضيفا : «هناك ضباط تابعون للوزير يديرون حسابات وهمية تتهجم على الدولة والحكومة والبرلمان».

وأكد أن هناك تزويرا متعمدا لإرادة الأمة والعبث بإرادة الناخبين ، من خلال تسجيل ناخبين على عناوين وهمية وشوارع غير موجودة، مشيرا إلى خطورة ذلك في التلاعب بنتيجة انتخابات مجلس الأمة وتجييرها لمرشح على حساب مرشحين آخرين، محملا الوزير مسؤولية عدم تحصين القيود الانتخابية.

وتساءل المويزري : «هل يعقل وجود 30 قيدا من أسر مختلفة على بيت واحد في الدائرة الأولى؟ ، مضيفا « في منطقة الرميثية بيت من غير شارع ، وبيت في بنيد القار بقطعة ٨ غير الموجودة أساسا مسجل عليه 35 شخصا ، وفي ضاحية عبدالله السالم مسجل على عنوان واحد 63 شخصا وفي القادسية 73 شخصا ، وفي الصديق 35 ، واليرموك 54 ، و37 في خيطان الجديدة».

أضاف أن هناك حالات أيضا في مناطق الجهراء والفردوس والفروانية، والمنقف والفحيحيل وغيرها الكثير، مؤكدا أن تحصين القيود الانتخابية سنوياً هي مسؤولية وزير الداخلية.

وفي محور آخر قال المويزري إن الوزير الصالح تجاوز القانون واستغل سلطته في ترويع الناس من خلال طريقة الاستدعاء من الجهات الأمنية وعلى رأسها المباحث الجنائية، مشيرا إلى أن الوزير اعترف بوجود هذا الخلل خلال لقاء له مع أعضاء جمعية المحامين بقوله « يوجد لدينا تقصير في هذا الجانب».

واعتبر أن الوزير يستخدم سلطته لترويع خصوم له ولأقربائه من الدرجة الأولى، وعدم الإشارة إلى أسماء أقربائه من أصحاب الشركات المتورطة في قضية النصب العقاري في التحقيقات الرسمية، مشيرا إلى أن الوزير تستر على الموضوع وأخفى كل المستندات التي تخص الشركة وتثبت التلاعب في عقد التأسيس وقيمة رأس المال.

وطالب المويزري سمو رئيس مجلس الوزراء بمراجعة تعيينات الوزير في المناصب الحساسة في مختلف الإدارات التي تحت إدارته ، مشيرا إلى وجود شبهات حول تلك تعيينات لأناس محسوبين على الوزير

من ناحيته قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، في رده على محاور الاستجواب ، إنه كان يتعين على المستجوب قبل الطعن بذمته واتهامه بالتربح واستغلال سلطته لتحقيق مكاسب مالية ، أن يتحقق من تلك «الافتراءات» قبل الإدلاء بها، مؤكدًا أن كل بياناته المالية موجودة لدى هيئة مكافحة الفساد «نزاهة».

وأوضح الصالح أن رد المستجوب على الاستيضاح لم يتضمن وقائع وأصر على مخالفة الدستور واللائحة، مشيرًا إلى أن «العمل البرلماني تحكمه ضوابط وقواعد».

أضاف أن المحور الأول يتضمن اتهامات بالذمة المالية تمتد لأسرتي وأهلي، كما أن هناك أشياء تم عرضها لم ترد في صحيفة الاستجواب، لافتًا إلى أن الاستجواب تضمن اتهامات بالتربح واستغلال السلطة لتحقيق مكاسب مالية دون تقديم أي أدلة».

وأكد أنه لم ينف صلته بالتجارة وأن له أسهمًا في شركات عائلته قبل توزيره، موضحًا أن كل بياناته المالية موجودة لدى هيئة مكافحة الفساد «نزاهة».

أضاف أن المذكرة التفسيرية للمادة 131 من الدستور واضحة النص ، لا تمنع أن يكون للوزير حصص أو أسهم أو سندات في شركات اعتبارية.

وأشار إلى أنه تم تشكيل لجنة برلمانية في عام 1966 لدراسة هذه المادة ، وانتهى التقرير إلى الاكتفاء بما ورد من تفسير لها، مؤكدًا أن الخبراء الدستوريين يؤكدون أن هذه المادة لا توجب على الوزير أن يتخلى عن ملكيته قبل التوزير ، وإنما فقط التوقف عن مزاولة المهن الحرة.

وقال الصالح إن المستجوب وجه له ثلاثة أسئلة برلمانية عندما كان وزيرًا للمالية حول شركة يملكها والده وقام بالرد عليها بشفافية، مطالبًا المويزري بتقديم دليل يثبت أنه تربح أو تدخل بالمناقصات.

ولفت إلى أن آخر مناقصة فازت بها شركة لأقربائه كانت في 2017 أي قبل إشرافه على لجنة المناقصات.

واعتبر الصالح أن المطلوب من الاستجواب هو رأس وزير الداخلية ، لأنه مجرّم عند البعض أن يأتي مواطن ويجلس على هذا المقعد ويحرك قضايا الفساد ويحارب تجار الإقامات.

ولفت إلى تنازل والده عن إحدى المناقصات مع شركة المطاحن ، أثناء تولي الصالح وزارة المالية حتى لا تكون هناك شبهة.

وفيما يخص المحور الثاني ، قال الصالح إنه لا يجوز تعميم تصرفات فردية شاذة على كل رجال الداخلية ، وهم أبطال أزمة كورونا ويحتاجون إلى التشجيع، مشيرًا إلى وجود بعض الممارسات الفردية خلال الأزمة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

وكشف في هذا الصدد عن وجود نحو 20 شكوى بحق أفراد وزارة الداخلية تم تحويلها إلى النيابة.

وعن اجتماعه وأعضاء جمعية المحامين، قال الصالح إن اللقاء كان بهدف التعاون وتسهيل مهامهم في تأدية واجباتهم تجاه موكليهم وتشجيعهم في تبني القضايا العامة.

أضاف أن الجمعية نشرت بيانًا تضمن الإشادة بدور وزارة الداخلية وقياداتها، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لحل أي مشاكل تعيق أعمالهم، وبالفعل صدر القرار وتم تشكيل اللجنة.

وأكد أنه تمت معالجة 80% من ملاحظات أعضاء لجنة الميزانيات البرلمانية حول وزارة الداخلية، مضيفًا أن رئيس اللجنة أثنى على جهود الوزارة خلال الفترة الماضية.

وأكد أنه تم تحويل 282 قضية لتجارة الإقامات تخص 417 شركة إلى النيابة العامة وبلغ عدد المتهمين 526 شخصًا، مؤكدًا استمرار جهود وزارة الداخلية ليشمل كل المخالفين في هذا الملف.

وبشأن العبث بالقيود الانتخابية، قال وزير الداخلية إن «الجداول التي وضعها المستجوب تضمنت تواريخ منذ 1980 و1996 و2000 و2005 و2016، متسائلًا عن صمت النائب على الكشوف والجداول في تلك الفترة، ولماذا لم يقدم طعن حولها؟

وأشار إلى أنه حينما تسلم الوزارة وجه كتبًا لهيئة المعلومات المدنية بهذا الشأن ، خاصة وأن هناك 37 ألف اسم لم تعدل عناوينهم، مؤكدًا أنه يشرف بشكل شخصي على هذا الملف.

ولفت إلى أنه تم غربلة ملف القيود الانتخابية لمعرفة العناوين الصحيحة وأعداد الوفيات وشطبها من القيود وتم إصلاح الأخطاء، موضحًا أن قرار نقل القيود الانتخابية هو قرار الناخب ولا دخل لوزارة الداخلية به وأن حكم المحكمة الأخير حصن القيود الانتخابية.

وفيما يتعلق باستدعاءات المباحث الجنائية ، أوضح الصالح أن هذا النهج المتبع من قبل أن يتولى حقيبة الوزارة ، مضيفًا أن «الاستدعاءات عبر الهاتف مستمرة منذ أن كان النائب المويزري ضابطًا بوزارة الداخلية.

في سياق متصل أعلن النائب د. عودة الرويعي تجديده الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، معربًا عن أمله في أن تكون ممارسة العملية الديمقراطية وفقًا للقيم والموروث الديمقراطي.

وقال الرويعي : «استمعنا للاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري لوزير الداخلية، وبعد استماعي لمرافعة الطرفين أجد ثقتي بالوزير، وأرى أنه يستحق الثقة «.

بدوره أكد النائب خلف دميثير أن ردود وزير الداخلية أنس الصالح على الاستجواب المقدم له ، من قبل النائب شعيب المويزري كانت واضحة، ولا يكتنفها الغموض ولم يجد على الوزير أي مثالب.

وقال دميثير إن النائب المستجوب لم يقدم أي دليل أو إثبات على الاتهامات التي وجهها للوزير.

أضاف أن الاستجواب يجب أن تكون فيه عدالة ضمير ومراعاة لمشاعر الناس، مطالبًا النائب المستجوب بتقديم الدليل والإثباتات على اتهاماته.

دمج استجوابي

لمواجهة جائحة فيروس كورونا إضافة إلى التأخير في إصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجامعات الحكومية وعدم تسليم المقيمين بصورة غير قانونية شهاداتهم الجامعية.

وكان النائب الحميدي السبيعي قد تقدم يوم 11 أغسطس الجاري باستجواب إلى وزير التربية وزير التعليم العالي، متضمنا محورين هما تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين ، إضافة الى الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا.

كما تقدم النائبان د. عودة الرويعي ود. خليل أبل يوم 12 أغسطس باستجواب إلى وزير التربية وزير التعليم العالي، متضمنا خمسة محاور أولها حول التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة التربية لإنجاح مشروع «بوابة الكويت التعليمية».

وتطرق المحور الثاني إلى الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات من دون اعتبار المعايير الجودة ، فيما جاء المحور الثالث حول الإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر في إعلان البعثات الدراسة.

وجاء المحور الرابع حول مخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم القيام بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي ، فيما جاء المحور الخامس حول منح عديمي الجنسية من الحصول على شهاداتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد إتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج.

في سياق متصل أكد النائب الحميدي السبيعي ، أن طلب وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي تأجيل استجوابيه إلى الأول من الشهر المقبل ، هو تكتيك نيابي يستهدف كسب الوقت لحماية الوزير .

إدانة عضو

في 2600 صفحة «الأدلة أثبتت كذلك انتماء عياش لحزب الله».

ومن المعتقد بأن المدعى عليهم الثلاثة الآخرين أعضاء في حزب الله أيضا.

لكن القضاة قالوا إنهم لم يجدوا أدلة على تورط قيادة حزب الله أو الحكومة السورية في الهجوم الذي أسقط 21 قتيلا. ونفى حزب الله أي دور له في تفجير 14 فبراير 2005.

ويأتي الحكم في الوقت الذي لا يزال اللبنانيون يعانون فيه من تبعات الانفجار الهائل الذي أودى بحياة 178 شخصا هذا الشهر ومن انهيار اقتصادي مدمر.

وكان للحريري، الملياردير السني، علاقات وثيقة بالولايات المتحدة وحلفاء غربيين ودول الخليج العربية وكان يُنظر إليه على أنه يمثل تهديدا للنفوذ الإيراني والسوري في لبنان. وقاد الحريري مساعي إعادة بناء بيروت بعد الحرب الأهلية التي دارت رحاها من عام 1975 إلى 1990.

وقال القاضي ديفيد ري : «ترى المحكمة أن سوريا وحزب الله ربما كانت لهما دوافع للقضاء على السيد الحريري وحلفائه السياسيين، لكن ليس هناك دليل على أن قيادة حزب الله كان لها أي دور في اغتيال السيد الحريري وليس هناك دليل مباشر على ضلوع سوريا في الأمر» .

واستغرقت عملية التحقيق والمحاكمة الغيابية لأعضاء حزب الله الأربعة 15 عاما ، وبلغت كلفتها نحو مليار دولار. وسيُنفذ الحكم لاحقا غير أن عياش قد يواجه حكما يصل إلى السجن مدى الحياة أو البراءة.

وتظهر أدلة الحمض النووي أن منفذ الهجوم انتحاري لم يتم التعرف عليه.

واستخدم ممثلو الادعاء تسجيلات للهواتف المحمولة لإثبات أن المتهمين، وهم سليم جميل عياش وحسن حبيب مرعي وأسد حسن صبرا وحسين حسن عنيسي، راقبوا بدقة تحركات الحريري في الأشهر التي سبقت الهجوم لتحديد توقيته. لكنهم لم يربطوا بشكل كاف بين المتهمين وإعلان مسؤولية كاذب جاء بعد الهجوم مباشرة من أشخاص لا بد وأنهم كانوا يعرفون أن الحريري سيُقتل.

لكن محامين عينتهم المحكمة نفوا وجود دليل مادي يربط المتهمين بالجريمة وطالبوا بتبرئتهم.

ويقول بعض اللبنانيين الآن إنهم أكثر انشغالا بمعرفة الحقيقة وراء انفجار مرفأ بيروت.

وقال فرانسوا وهو متطوع يساعد الضحايا في إحدى الضواحي المدمرة «أريد حقا معرفة الحكم... لكن ما يهم الآن هو من فعل هذا الانفجار، بنا لأن هذا أثر على عدد أكبر من الناس».

وأشارت المحكمة إلى أنه لا يمكن تحديد عدد المتورطين في التفجير، وأن المتهمين يرتبطون بجهة منظمة، وأن الأدلة تشير إلى أن الاغتيال كان سياسيا، حيث إن «الهدف المنشود من اغتيال الحريري زعزعة استقرار لبنان». إلا أنها أوضحت أن «لا أدلة عن الجهة التي وجهت المتهمين لاغتيال الحريري».

وفي بداية الجلسة، ذكر القاضي دايفيد راي، رئيس هيئة المحكمة، أن اغتيال الحريري «نُفذ لأسباب سياسية».

ويُحاكم في القضية غيابيا 4 أشخاص ينتمون إلى ميليشيات حزب الله، ووُجهت لهم جميعا تهمة التآمر بارتكاب عمل إرهابي. وهم: سليم عياش وحسين عنيسي وأسد صبرا وحسان مرعي. أما مصطفى بدر الدين فهو من خطط لعملية الاغتيال، حسب المحكمة، إلا أنه قُتل لاحقا في سوريا.

وقال القاضي إن القيادي في حزب الله مصطفى بدر الدين نسق مع سليم عياش «العضو في حزب الله» في عملية اغتيال الحريري، مضيفا: «المتهمون نسقوا ونفذوا عملية اغتيال الحريري». من جهتهما حسين عنيسي وأسعد صبرا نسقا لإعلان المسؤولية زورا عن اغتيال الحريري.

كما شرح القاضي الظروف السياسية التي رافقت اغتيال الحريري، مؤكداً أن «الأدلة أظهرت سيطرة سوريا على النواحي العسكرية والأمنية في لبنان»، وأن الحريري وأنصاره نادوا بإنهاء الهيمنة السورية على لبنان قبل الاغتيال.

أضاف أن «السوريين فرضوا على الحريري إرادتهم السياسية»، وأن الرئيس السوري بشار الأسد فرض على الحريري التمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية حينها إميل لحود.

كما رأى أن محاولة اغتيال النائب مروان حمادة كانت تحذيراً مسبقاً للحريري وللزعيم الدرزي وليد جنبلاط.

وختم القاضي راي مؤكدا أن «غرفة الدرجة الأولى «في المحكمة الخاصة بلبنان» تشتبه بمصلحة حزب الله وسوريا بالاغتيال»، إلا أنه أوضح أن «لا دليل مباشرا على تورط قيادة حزب الله وسوريا بالاغتيال». وشددت المحكمة على أن «المتهمين باغتيال الحريري ينتمون لحزب الله».

من جهتها، قالت القاضية جانيت نوسوورثي، عضو هيئة المحكمة، إن معظم المتضررين من الانفجار لم يحصلوا على تعويضات، كما أكدت أنه لم تتم حماية مسرح الجريمة، وتم العبث بالموقع، وأن الأمن اللبناني أزال أدلة مهمة من موقع التفجير. وأضافت أن «التحقيق الذي تلا الانفجار مباشرة كان فوضويا».

وأوضحت القاضية أنه «تم استخدام مواد شديدة الانفجار في العملية»، وأن التحقيق أثبت أن أجهزة التشويش في موكب الحريري كانت تعمل.

أضافت: «لا شك بأن انتحاريا هو من نفذ الاعتداء»، لكنها أضافت أن «أبو عدس ليس الانتحاري الذي نفذ العملية»، في إشارة إلى الشخص الذي ظهر في مقطع فيديو تبنى فيه العملية قبل حدوثها. كما تحدثت القاضية عن جثة مجهولة الهوية تم اكتشافها في موقع التفجير. وأكدت أنه «لا أدلة على أن أبو عدس هو من قاد شاحنة التفجير» ، وأنه لا دليل يربط أبو عدس بمسرح الجريمة، و»لا أدلة على أن أبو عدس هو من نفذ التفجير».

وأوضحت أن 8 أشخاص هم من نفذوا التفجير، وهم ينتمون إلى «الشبكة الحمراء» التي حددتها المحكمة بناءً على بيانات الاتصالات، موضحة أن «الشبكات الخضراء والحمراء والصفراء كانت مترابطة وسرية»، وأن «الهواتف استخدمت قبل ارتكاب الجريمة وتوقفت بعدها». لكنها أقرت بأن عملية نسب الهواتف للمتهمين ومصطفى بدر الدين معقدة، خاصة أنه حينها كان يتم شراء شرائح الاتصالات بدون إبراز بطاقات هوية.

من جهتها، قالت القاضية ميشلين بريدي، عضو هيئة المحكمة، إن المحققين تمكنوا من تحديد نمط استخدام الهواتف في العملية، وإن الادعاء قدم أدلة على تورط المتهم سليم عياش عبر نشاطه الخلوي. وشرحت أن عياش لم يسافر لأداء فريضة الحج كما زعم بل بقي في لبنان، مضيفة أن «أدلة الاتصالات الهاتفية أثبتت دور عياش في العملية». أضافت بريدي أن «غرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأن عياش مرتبط بحزب الله».

وأكدت القاضية أن اتصالات هاتفين محمولين أثبتت دور المتهم حسان مرعي في العملية.

كما قالت إن مصطفى بدر الدين، الذي كان يستخدم أيضاً اسماً مستعاراً هو سامي عيسى، «شارك في مؤامرة مع المتهمين الـ4 لاغتيال الحريري»، مضيفة أنه استخدم 5 خطوط هاتفية في التواصل مع المنفذين. وتابعت : «10 شهود تعرفوا على أرقام تعود لبدر الدين أي سامي عيسى».

وذكرت أن بدر الدين كان يسافر مع حراس مسلحين وسط احتياطات، وأن حزب الله أكد عند مقتل بدر الدين أنه كان قائداً عسكرياً رفيعاً.

من جهته قال القاضي راي إنه «لا توجد أدلة مقنعة على أن مصطفى بدر الدين مسؤول عن التفجير». واعتبر أن بدر الدين ومرعي وعنيسي وصبرا مسؤولون عن تلفيق التهمة باغتيال الحريري لأبو عدس. وشدد على أن إعلان المسؤولية عن التفجير في وسائل الإعلام كان مزيفاً، حيث إن المتهمين الأربعة المرتبطين بحزب الله لفقوا مسؤولية التفجير.

كما أكد أن «شبكات الاتصالات شهدت نشاطاً كبيراً خلال 39 يوماً حول قصر قريطم مقر الحريري»، مضيفاً أن «رفيق الحريري كان مراقباً بشكل مكثف»، بينما انخفض نشاط شبكات الاتصالات خلال زيارات الحريري خارج لبنان. وكشف أن «قرار اغتيال الحريري تم اتخاذه بشكل نهائي مطلع شهر فبراير 2005».

وأشارت المحكمة إلى أن بيروت كانت في حالة فوضى يوم الاغتيال، وكان هناك ضغط على شبكتي الاتصالات بعد وقوع الانفجار، فيما تعذر معرفة تاريخ بيع الشاحنة التي استخدمت في عملية الاغتيال.

ونوهت المحكمة لـ»عدم كفاية الأدلة» ضد 3 متهمين في قضية اغتيال الحريري، حيث إن «عدة أشخاص شاركوا بالتخطيط لعملية التفجير لكن لا أدلة على مشاركة صبرا وعنيس».

أما عن المتهم عياش فقالت المحكمة : «ليس لدينا شك بمشاركة عياش في المؤامرة»، مضيفة أن «عياش مذنب ومتورط بالقتل العمد بجريمة قتل الحريري»، وقد كان «يعلم هدف المؤامرة ضد الحريري». وأضافت أن سليم عياش متهم بـ5 قضايا قتل ومنها جريمة رفيق الحريري.

ويأتي الحكم في قضية اغتيال الحريري عام 2005، بعد أن تأجلت الجلسة بسبب انفجار مرفأ بيروت.

في سياق متصل أكد رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري أمس الثلاثاء، أن العدالة بحق قتلة رفيق الحريري سيتم تنفيذها، مضيفا: «نقبل حكم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان».

أضاف الحريري خلال مؤتمر صحفي ، عقب إصدار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان حكمها : «نريد القصاص العادل من قتلة الحريري»، مؤكداً أن «زمن ارتكاب الجرائم السياسية دون ثمن انتهى».

وقال رئيس الوزراء السابق: «لا نساوم على دم الحريري أو دماء الضحايا».

وقال الحريري إن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان كانت مطلبا شعبيا، وقد «دانت اليوم سليم عياش»، مشيرا إلى أن مصداقية المحكمة جاءت من تبرئة 3 متهمين وإدانة الرابع.

وكرر الحريري القول: «نقبل بحكم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان»، مشددا على أن حكم المحكمة الخاصة بقضية الحريري أثبت أنها غير مسيسة.

«التربية» تبحث

بناء على توجيهات وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي ، مشيرا الى أن اللجنة انتهت من أعمالها اليوم وتم رفع التوصيات والاقتراحات للوزير من أجل اعتمادها بشكل نهائي.

«الصحة» : 643 إصابة

الوزارة شفاء 610 إصابات ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد19–» 69243 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند ، إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية بواقع 158 حالة في منطقة الاحمدي الصحية و152 حالة في منطقة الجهراء الصحية و134 حالة في منطقة حولي الصحية و107 حالات في منطقة الفروانية و92 حالة في منطقة العاصمة الصحية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 101 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد– 19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7722 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 5306 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 568440 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

سلطان عمان

رئيساً للبنك المركزي، وإلغاء بعض القوانين وإنشاء وزارات جديدة ودمج أخرى أو تغيير تسميتها، كما أقر المرسوم إنشاء وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 وإصدار قانون المحافظات وشؤون البلدية، وكذلك تحديد اختصاصات وزارة الداخلية واعتماد هيكلها التنظيمي.